مالية، وعلاقات تجارية، واقارب [يشغلون] وظائف رسمية عليا. اذ يؤثر افراد تلك [النخبة] عدم اتخاذ مواقف من شأنها اثارة الغضب في العواصم العربية. وهم لا يمتنعون عن القيام بنشاط سياسي، لكن دورهم [على هذا الصعيد] هامشي. فهم يحرصون على السير في خط ' الاجماع العربي' ، ويوجهون تصريحاتهم العلنية طبقاً للتلميحات التي يتم التقاطها من مراكز ذلك الاجماع [في] القاهرة، وعمان، وبيروت (حتى صيف ١٩٨٢)، والرياض، والكويت، وتونس. وفي محادثاتهم الشخصية، يوجه هؤلاء انتقادات الى ذلك الاجماع... لكنهم لا يحتجون ضده علانية، ولن يخرقونه بالتأكيد». وهم ممتلئون بالمرارة والاحباط السياسي؛ فكثيراً ما يعبرون باستياء عن وضعهم تحت الحكم الاسرائيلي. «وهم ليسوا راضين عن الوضع الراهن، لكنهم لن يقوموا بمبادرة لتغييره. لقد اضيرت عزتهم الوطنية، لكن مصالحهم الاقتصادية لم تتضرر، [ولهذا] فان السياسة الاسرائيلية الحالية تتلاءم واختيارهم موضع الهامشية السياسية» (**المصدر نفسه**).

حروب في المناطق

منذ مطلع العام الحالي، ١٩٨٧، بدأ محللون سياسيون اسرائيليون التحدث عن «حرب أهلية» محتملة، ظهرت بوادرها، مؤخراً، في الضفة الغربية. وهم يعنون، بالضبط، الاشتباكات والصدامات اليومية التي تشهدها هذه المناطق بين مواطنيها العرب والمستوطنين اليهود فيها. هؤلاء، على الرغم من مظاهر رفضهم اللفظي لهذه الاحداث واستنكارهم لنتائجها الدامية لدى الجانبين، العربي والاسرائيلي، لا يكتفون باعتبار الاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع واقعاً أفرزته السنوات العشرون وحسب، بل ويعتبرون المستوطنين، أيضاً، واستناداً الى «الحق التاريخي»، مواطنين في هذه المناطق لهم حقوق سكانها، وربما اكثر من ذلك، خصوصاً وأن تزايد حدة الصراع في المنطقة بدأ يأخذ، في الفترة الاخيرة، ومن الناحية الشكلية البحتة، صورة حرب تقع بين سكانها. فقد وصف عالم الاجتماع الاسرائيلي، ميرون بنبنستي، هذا الوضع بأنه «حرب بين حركتين قوميتين متنافستين»، وقال: «لم نعد نقف، الآن، أمام الفكرة القديمة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي تتورط فيه قوى خارجية وحكومات أجنبية، وانما [اصبحنا] نقترب من حافة حرب أهلية بين حركتين قوميتين متنافستين [على] الارض الواقعة الى الغرب من نهر الاردن» (**القبس**، ٦ ـ ٧/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ٢/٢/١٩٨٦). واضاف بنبنستي ان حوادث قتل الاسرائيليين التي تقع في وضح النهار تشير «الى التحول الذي طرأ على طبيعة الكفاح في الاراضي المحتلة. فالجيش الاسرائيلي لم يعد يقاتل ارهابيين محترفين، مستوردين من خارج الضفة... واستناداً الى نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال ايهود براك، فإن ٨٠ بالمئة من حوادث العنف، تقوم بها عناصر محلية» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، تكاد المصادر الاسرائيلية تجمع على حدوث تحول وتغير نوعيين في طبيعة العمليات العسكرية المسلحة في المناطق المحتلة، جعلا طابعها العام «عفوياً» و «محلياً»؛ إذ تتم «بمبادرة ذاتية» من قبل منفذيها، وهي ليست منظمة، وليست هنالك، بالضرورة، علاقة لمنفذيها بأي من المنظمات الفلسطينية. ويرى بعض هذه المصادر ان طبيعة هذه الاعمال العفوية بالذات، تجعلها «أخطر من الارهاب المنظم»، بسبب عجز الاستخبارات الاسرائيلية، شبه الكامل، عن كشف عمليات لا يعرف ماذا سيكون هدفها، ولا يخطط لاسلوبها وتوقيتها» (**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، آذار ـ مارس ١٩٨٦). وظهر هذا النوع من العمليات، بكثافة، في اعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢. وكان من الطبيعي، بسبب نتائج الحرب، ان تشهد عمليات التسلل عبر الحدود الشمالية، وكذلك عمليات القصف المدفعي والصاروخي للمستوطنات الاسرائيلية في هذه المناطق، تراجعاً، وصل الى نقطة الانعدام، في الشهور الاولى التي تلت الانسحاب الاسرائيلي، حيث فقدت م.ت.ف. قواعدها في مناطق الجنوب اللبناني. ولئن كانت هذه المنطقة قد استعادت بعض نشاطاتها في السنوات التالية، الا ان تنامياً ملحوظاً، بل وكبيراً، برز في حجم ونوعية العمليات الفدائية المسلحة داخل المناطق المحتلة، والتي تمت بقوى ذاتية، وبأدوات محلية. فقد اخذت المقاومة المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة التي تلت حرب ١٩٨٢، منحى تصاعدياً متواصلاً، ضمن موجتين، بلغت الاولى ذروتها في العام ١٩٨٥؛ اما الثانية، فقد بلغت ذروتها في أواخر العام ١٩٨٦ والنصف الاول من